

من خلال دراسة التنظيم الإداري التقليدي يظهر لنا وجود طريقتين الأولى تتمثل في المركزية الإدارية و التي تعرف على أنها جمع كل مظاهر الوظائف الإدارية في يد الإدارة المركزية و إما انها تمارسها بنفسها (المركزية المطلقة ) أو عن طريق موظفين خاضعين لها (عدم التركيز الإداري) و الثانية هي اللامركزية الإدارية و التي تتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية و هيئات إدارية مستقلة إقليمية أو مرفقية تتمتع بالشخصية المعنوية . إن ما يميز النظام المركزي هو تنظيمه السلمي و الرقابة الرئاسية التي يفرضها الرئيس على رؤوسه و التي تمثل القاعدة أما ما يميز اللامركزية الإدارية فهو إستقلالية الإدارة المحلية أو المرفقية التي تتمتع بالشخصية المعنوية لكن إستقلالية نسبية بحيث قد يسمح المشرع للإدارة المركزية مراقبة الإدارة المحلية و هذا ما يسمى بالرقابة الوصائية و ما يميز هذا النوع من الرقابة على الرقابة الرئاسية هو أنه لا رقابة إلا إذا سمح بها نص قانوني . إن تسمية السلطة الإدارية المستقلة في شقها الأول على أنها سلطة إدارية قد يوحي لنا أنها تدخل ضمن إحدى الطريقتين السابقتين إلا ان إضافة كلمة "مستقلة" أدخل مفهوم جديد في التنظيم الإداري إذ أن القاعدة أن الإدارة غير مستقلة لخضوعها دائما إما للرقابة الرئاسية أو الرقابة الوصائية . إن إضفاء الإستقلالية على هيئة إدارية يمس بمبدأ وحدة الإدارة الذي يسمح لها بتنظيم و تنسيق عملها إن حدثت هذه المفهوم و التناقض الذي أحدثته على مفهوم الإدارة و التنظيم الإداري يقتضي شرح المقصود بالإستقلالية و مداها . 1/المقصود بالإستقلالية السلطات الإدارية المستقلة إن أول ظهور لخاصية الإستقلالية في التنظيم الإداري كان بظهور النظام اللامركزي و التي تجسدت في الواقع بإنشاء إدارات محلية و مرفقية و منحها الشخصية المعنوية إلا أنه رغم تمتعها بهذه الخاصية إلا أنها لم تكن مستقلة تماما كون أنها كانت تخضع للرقابة الوصائية و هذا ما يقتضي منا الإجابة عن السؤال : هل أن إستقلالية السلطات الإدارية المستقلة تتحقق بتمتعها بالشخصية المعنوية ؟